

ملخص كلمة هيئة تطوير العمل البلدي في ندوة "المواطن والبلدية"

للأستاذ نبيل سوبره

باسمي وبإسم أعضاء هيئة تطوير العمل البلدي يشرفنا حضوركم معنا اليوم في الندوة العلمية المتخصصة تحت عنوان "المواطن والبلدية" (تطبيق - ممارسة - مساءلة). بدايةً، البلدية برأينا هي إدارة وليست سلطة، أي إدارة محلية منتخبة إختصاصها الأول والأهم التنمية المحلية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة. وذلك بالتعاون مع الأهالي ومؤسسات المجتمع المدني داخل نطاقها البلدي.

الطبقة السياسية في لبنان غيّبت الانتخابات البلدية قبل الحرب الأهلية بدون مبرر مقنع آنذاك، ومن ثم غيّبت الحرب الأهلية إنتخابات البلدية بسبب الحرب.

تأسست الهيئة في سنة ١٩٩٤، وهي أول من فتح ملف البلديات على مصراعيه وحركت الرأي العام اللبناني من خلال ورش العمل والندوات والحملات التوعوية. وتعاون معها العديد من الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، ورأت يومها أنه لا يمكن تفعيل العمل البلدي بدون إجراء انتخابات إلى أن اصطدمت مع الطبقة السياسية والتي كانت تماطل وتراوغ تهرباً من هذا الاستحقاق. ومن ثمّ تداعت مع العديد من الناشطين في حملة "بلدي - بلدي - بلديتي"، عندها انقسم السياسيون بين مؤيد للحملة ومعارض أو متحفظ على إجراء انتخابات، وحدد موعد لإجراء هذه الانتخابات في نهاية العام ١٩٩٧. إلا أنها أُلغيت من قبل مجلس النواب فقدم طعن من قبل عشر نواب وكتب نصّ هذا الطعن يومها الصديق الدكتور عصام سليمان. وكان قرار المجلس الدستوري بعدم إلغاء الانتخابات إلى أن حصلت أول انتخابات بلدية في العام ١٩٩٨، وانقضت السياسيون عليها وأطلقت يومها هيئة تطوير العمل البلدي شعار "أيها السياسيون إرفعوا أيديكم عن العمل البلدي".

أكد لم يستجيبوا لهذه الصرخة إنما بدأوا يؤسسون جمعيات أهلية مختلفة داخل الأحزاب مما أدى إلى إسقاط صفة الاستقلالية عن مبدأ مؤسسات المجتمع المدني.

أما اليوم فنحن وإياكم سوف نقيم العمل البلدي بعد ممارسة بحدود ستة عشر سنة ونطرح الأسئلة من خلال محاور يعالجها إختصاصيون وخبراء في العمل البلدي. سوف نتناول المحاور التالية ضمن جلستين: الجلسة الأولى برئاسة معالي العميد مروان شربل والتي تتضمن واجبات المواطن تجاه بلديته وواجبات البلدية تجاه المواطن، علاقة مؤسسات المجتمع المدني والطبقة السياسية بالبلدية، القرار البلدي وكيفية تطبيقه. أما الجلسة الثانية برئاسة الدكتور مدحت زعيتر والتي تتضمن، البلدية وعلاقتها مع المواطنين المقيمين وغير المقيمين وعلاقتها بالمستثمرين، البلدية وواجباتها البيئية.

وأخيراً هل هناك فساد في البلديات؟ وإذا كان هناك من فساد فهل الفساد من البلديات أو المواطن هو الذي يدفع إلى الفساد؟ أو الفساد مشترك بين المواطن والبلدية؟ كيف نحسن من أداء العمل البلدي؟ كيف تحسن البلديات نوعية الحياة داخل نطاقها؟ هل اللامركزية الإدارية تحفز العمل البلدي وتعطيه أكثر استقلالية وتطلق يد البلديات ومالياتها من خلال مجالس المناطق المقترحة في مشروع قانون اللامركزية الإدارية؟ هل نحلم بأن يكون لدينا في لبنان وزارة الإدارة المحلية؟

الطائفية أصبحت صفة المجتمع اللبناني علماً أنها تمييز عنصري APARTHEID، فهل تعيق أو تحفز العمل البلدي؟

ألم يحن الوقت لتقليص عدد البلديات في لبنان ودمجها ببعضها علماً أنّ التوجه في جميع دول العالم هو توسيع النطاق البلدي من أجل بلدية أفضل، من أجل خدمة أفضل ومن أجل إمكانيات أفضل؟

كل هذه التساؤلات سوف نعالجها في نشاطاتنا في المستقبل.